

هندسة السياسات العامة "دراسة في نمطية الصنع و استراتيجيات الترشيد"

الأستاذ: شاري محمد ، جامعة سعيـدة

ملخص:

والموضوع السياسات العامة أهمية واسعة النطاق بحيث يمثل دراسة مدى جودة النظم السياسية وكذا مدى قوة وضعف الدولة انطلاقاً من سلم تصنيف الدول: قوية - ضعيفة - ذكية - فاشلة... ، ومن خلال هاته الورقة البحثية نحاول جاهدين تسليط الضوء حول النمطية الهندسية للسياسات العامة وذلك من خلال تشريح الأصول الإيتمولوجية ، وكذا نمط الصنع والتنفيذ وختاماً استراتيجيات ترشيد السياسات العامة وهي الحدود العريضة.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة، النظم السياسية، مقاربات معرفية، الجمهورية، الأنماط، النظام السياسي

مقدمة:

إن المقاربات المعرفية الجديدة تشير أن محصلة الأنشطة الوظيفية للنظام السياسي تتضح من خلال هيكلية مشكلة من سياسات عامة موزعة هي الأخرى على قطاعات عدة، فبذلك يصنع الكل [السلطة ، الجمهور الفواعل والزمير السياسية ...] حلقة موزعة ومتصلة بانتظام تبعا لآلية اختيار السلطة من قبل الجمهور، وكذا تبني سياسات عامة رشيدة ناتجة عن سلمية لطلبات الجمهور والمقدمة هي الأخرى للسلطة السياسية ، فلقد أضحت السياسات العامة مؤشر ومقياس فعلي لمدى تقدم وتخلف الدول ناهيك عن المؤشرات الأخرى المعروفة كالتنمية ، الديمقراطية الرشادة والجودة السياسية ، الدخل الفردي .. الخ.

والموضوع السياسات العامة أهمية واسعة النطاق بحيث يمثل دراسة مدى جودة النظم السياسية وكذا مدى قوة وضعف الدولة انطلاقاً من سلم تصنيف الدول: قوية - ضعيفة - ذكية - فاشلة... ، ومن خلال هاته الورقة البحثية نحاول جاهدين تسليط الضوء حول النمطية الهندسية للسياسات العامة وذلك من خلال تشريح الأصول الإيتمولوجية ، وكذا نمط الصنع والتنفيذ وختاماً استراتيجيات ترشيد السياسات العامة وهي الحدود العريضة.

تعتبر السياسات العامة قناة وصل بين الجمهور والسلطة قائمة على أساس متغيرات ومقتضيات عديدة ، يمكن أن نستشفها من خلال هيراركية مدخلات النظام السياسي، وكذا استجابة النظام السياسي للبيئة بأنماطها المختلفة والتعبير عنها من خلال برامج وخطط ، فهذا الكل يشكل فحوى السياسات العامة وعلى ضوء ذلك :

استون " (robert eyston) فيحددها هو الآخر على أنها " هي العلاقة بين الدائرة الحكومية وبيئتها "1، ويذكر توماس داي (tomas dey) "إن السياسة العامة هي ما تفعله و لا تفعله الحكومة "2 ويمكن استنتاج أن المفكرين السابقين حاولوا تحديد مقاربة للسياسة العامة وذلك من خلال استعمال مؤشر دور الحكومة في تحقيق الصالح العام والاستجابة لطلبات الجمهور، أي يمكن الوصول من خلال التعاريف السابقة إلى تشكيل مقاربة من منظور الحكومة وأنشطتها حول السياسات العامة 3 .

أما بالنسبة "كارل فريديريك" (carl friedrich): فلقد قدم مفهومه الخاص حول السياسات العامة مختلف نوعاً ما مقارنة مع المفكرين السابقين ، حيث دقق وركز على الجانب الإجرائي للسياسات العامة حيث نلمس ونستشف ذلك في التعريف التالي " إن السياسة العامة هي برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود" 4

المفكرين العرب: هناك الكثير من الدراسات والبحوث العرب الذين حاولوا تحديد أصول نظرية ومقاربات معرفية حول مدلول السياسات العامة وفيما يلي نذكر:

السيد يس : فتختلف نوعاً مقاربتة حول السياسات العامة عن المفكرين السابقين ،ويركز هو الآخر على المقاربة العملية للسياسات العامة فيعرفها كالأتي: " السياسة العامة عادة تأخذ شكل برنامج عمل لسلطة عامة أو لعدة سلطات حكومية " 5.

وصال العزاوي : فتشير أن السياسات العامة ما هي إلا مجموعة أو زمرة من البرامج والخطط بغية تحقيق أهداف عامة ، من خلال ممارسة حكومية لفترة زمنية مستقبلية 6.

¹ - Robert eyston, the threads of public policy :A study in policy leadership, indiana polics, bobs-merill, 1971, p18

² - ثامر كامل الخرجي، النظم السياسية والسياسات العامة. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص28.

³ للمزيد من المعلومات انظر :

-James Anderson, Public Policy Making. New York :Winston Inc., 1984.

⁴ - Carl J friedrich ,man and his governement, new york : Mac glow-Hi, 1963, p79.

⁵ السيد يس ، "السياسة العامة : القضايا النظرية والمنهجية ". في: علي الدين هلال وآخرون ،تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية .القاهرة مكتبة النهضة العربية ،1988، ص7.

⁶ وصال العزاوي، مبادئ السياسة العامة. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص14.

كمال المنوفي : في تفسير وتحليل آخر للسياسات العامة فقد ساهم وقارب المفكر مفهوم السياسات العامة من خلال معاينة من شكل آخر تتمثل في دور المواطن والشبكات التي تربطه بالنظام السياسي ، ويمكن أن نلاحظ ذلك في مايلي : "السياسات العامة تمثل الدائرة الرئيسية التي تهم المواطن من النظام السياسي"¹ . ويمكن أن نستشف من خلال المقاربات المعرفية السابقة أن السياسات العامة ما هي إلا مجموعة من القرارات ، وقررها فاعلون لإحقاق غايات عامة ، وأيضاً عملية تخصيصية من قبل الهيئة الحاكمة للموارد المختلفة للمجتمع بالاستناد على معايير ومقومات مختلفة .2

2-المنظورات المتضاربة حول مفهوم السياسات العامة :

هناك الكثير من المنظورات إلى جانب المقاربات المعرفية السابقة التي تتناول موضوع الأصول المعرفية للسياسات العامة ، ويمكن الإشارة هنا إلى أن السياسات العامة تمثل موضوع متشعب تتجلى دراسته من خلال فحص العديد من الميادين : كالمقاربات المعرفية الايتمولوجية والمنظورات المنهجية و الأبعاد الابستمولوجية والايكولوجية للسياسات العامة ،، ونحاول في هاته النقطة أن نستشف أهم المنظورات الفكرية التي تتعلق بالتدقيق المعرفي حول السياسات العامة .

أ-السياسة العامة من منظور تحليل النظام : فيعتبر النظام كل مركب من مجموعة أجزاء وفواعل تتأثر فيما بينها ، وهذا الطرح حاول من خلاله (دافيد استون) تحديد منظوره للسياسات العامة ، والذي حدد السياسات العامة على أنها ناتج لاستجابة النظام أو السلطة السياسية لطلبات الجمهور ، ويمكن تحديد هاته العملية من خلال العملية النسقية التالية³ :

1-المدخلات : مطالب المجتمع المختلفة .

2-المخرجات: تتمثل في القرارات والقوانين التي تعبر عن فحوى السياسات العامة.

3-التغذية الراجعة : تتمثل في ردود الأفعال .

¹ كمال المنوفي ، " تطور حقل السياسات العامة في مصر " . في :سليوى الشعراوي وآخرون ،تحليل السياسة العامة في الوطن العربي .مصر :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،؟،ص28.

² - للمزيد من التفاصيل أنظر :حسين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005،ص294.

³ فهمي خليفة الفهداوي ،السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل (ط1) .عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع،2001،ص33.

4-العلبة السوداء : تحتوي مرحلة العمليات أو مرحلة التحويل¹ .

ب- من منظور الحكومة :فباعتبار الحكومة تمثل صميم السلطة التنفيذية، لكونها تشكل من وحدات وهيئات وأجهزة وقطاعات وزارية ، وذات خبرة تكنوقراطية في التعامل مع الجمهور ومن أنشطة مفادها الصالح العام ، بحيث أن كل قراراتها ومنظوماتها القانونية تعزز وتفعّل سياسات عامة معبر عنها بصيغة برامج ومشاريع ومقترحات² .

ج-السياسة العامة من منظور القوة: تتباين من خلال الصراع في الحياة السياسية ، فالسياسة العامة وفقا لهذا المنظور تبين أهم الزمر السياسية ذات القوة وبلوغ التأثير، والتي تعبر عن السياسة العامة إلى جانب أن معايير القوة تتمثل في الإكراه، المال،التأييد،الخبرة،فالسياسة العامة من خلال هذا المنظور تمثل الحوز على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟³

3-أهداف وآثار السياسة العامة :

انطلاقا من تعريف الهدف على أساس أنه الغاية المراد تحقيقها في وتيرة زمنية محددة، وبأوصاف ومعايير مدققة، وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى أهم الأهداف المتوخاة من تنفيذ السياسات العامة هي كالآتي :

- 1-الهدف الأساسي ويعتبر العماد أو الهيكل العام للسياسة العامة.
- 2-أهداف بعيدة المدى والتي تعبر عن تلك الأهداف الإستراتيجية التي تكون ضمن حقبة زمنية تبلغ 5 سنوات أو أكثر.
- 3-أهداف قصيرة المدى، ما هي إلا مجموعة أهداف تنفيذية لبلوغ مقاصد الهدف الاستراتيجي.

¹ - للمزيد من التفاصيل انظر : - محمد زاهد بشير المغربي،قراءات في السياسة المقارنة .بنغازي :منشورات جامعة بنغازي ،1998،ص-ص252-255. - فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق،ص32.

² - للمزيد من التفاصيل أنظر : - فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق،ص-ص34-38. - جبرائيل آلوند وآخرون ، السياسة المقارنة إطار نظري (تر: محمد زاهي بشير المغربي) ،بنغازي :منشورات جامعة قار يونس ،1996،ص-ص234-339 .

- جبرائيل آلوند ،بي بنجهام باويل الإبن،السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية (ترجمة:هشام عبد الله). الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع،1998،ص-ص159-187.

³- فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص32.

4-الأهداف اليومية أو روتينية مكملة لبعضها البعض ، وتدخل في نطاق أهداف حل المشكلات والابتكارات
1....

أما بالنسبة لآثار السياسة العامة فيمكن تلخيص أهم آثار السياسات العامة على جميع الأنساق فيما يلي :

1-أثرها على العضلات العامة التي سطرت هاته السياسات العامة لحلها وعلى الجهات الاجتماعية المعنية بها.

2-يمكن أن تكون للسياسات العامة إفرازات جانبية غير التي وجهت لها .

3-يمكن للسياسات العامة أن تكون لها آثار مستقبلية إلى جانب الآثار الأخرى.

4-يمكن أن تكون للسياسات العامة تكاليف مباشرة وغير مباشرة ، تحتسب هاته التكاليف أثناء جدولة وصياغة هاته السياسات العامة 2.

المحور الثاني: منحى صنع وتنفيذ السياسات العامة

فبعد التطرق إلى المقاربات المعرفية للسياسات العامة انطلاقا من مفكرين أجنب ومفكرين عرب وتدقيقاتهم الإيتيمولوجية المختلفة، ففي هاته النقطة نحاول أن نستشف منحى وطريقة صنع السياسات العامة ، كما تجدر الإشارة إلى أن موضوع السياسات العامة جد متشعب ، نتج ذلك عن تعدد الزوايا التي يمكن من خلالها فحص هذا الموضوع كمقاربة السياسات العامة من زاوية : الصنع -التنفيذ -التقييم - التحليل ونحاول في هاته النقطة أن نعالج ونقارب السياسات العامة من خلال زاوية الصنع ويكمن ذلك من خلال الوقوف على العناصر الأساسية التالية :

1-أهم صناعات السياسة العامة.

2-مقتربات صنع السياسة العامة .

3-مراحل السياسة العامة .

1-أهم صناعات السياسة العامة : لقد تعددت اجتهادات الدارسين في هذا المجال ، نظرا لأن السياسات العامة تمثل محصلة مركبة ناتجة عن تفاعل العديد من الفواعل والمؤثرات ، وذلك توازيا بمؤشرات مقاس ومدى التأثير ونسبة بلوغ الأهداف واستراتيجيات العلاقات بين تلك الفواعل ، فلقد اختصرت اغلب الدراسات في تحديد الفواعل فقط على مستويين يمكن ذكرهما في مايلي :

¹ - وصال الغزوي ، مرجع سابق ، ص20.

² - جيمس أندرسون ، صنع السياسات العامة (تر: أد عامر الكبيسي) . عمان : دارا لمسيرة للنشر ، 1999، ص-ص191-198.

أ-هندسة السياسات العامة من قبل الصناع الرسميين: تشير الكثير من الأدبيات أن هناك صناعا للسياسة العامة رسميون وغير رسميين، وبالنسبة للرسميين هم الصناع الذين يتمتعون بتغطية قانونية ونصوص دستورية مدققة ، تحدد حيز ومجال الحرية بالنسبة لكل صانع على حدى ويمكن اختصارهم في :

1-المشرعون: فللسلطة التشريعية دور فاعل في صنع السياسات العامة من خلال المبادرة بالتشريع ، إلى أنه يمكن الإشارة إلى تباين في حركية المبادرة بالتشريع من دولة لأخرى تبعا لطبيعة النظم السياسية والتباين بين تلك النظم(البرلمانية-الرئاسية-الشبه رئاسية-حكومة الجمعية)

2-المنفذون : من خلال مبادرة السلطة التنفيذية بالتشريع ، ولها دور فاعل خاصة في السياسات القطاعية :كالسياسة الفلاحية-الطاقوية-المالية... إلخ. كما تحدد الممارسات أن الكفة قد رجحت للسلطة التنفيذية في هذا المجال (المبادرة بالتشريع) حيث أصبح يطلق على المرحلة الراهنة " مرحلة هيمنة السلطة التنفيذية "1.

3-الأجهزة الإدارية : ويمكن أن نستشف دور الأجهزة الإدارية في صنع السياسات العامة من خلال أنها تمثل جزءا هاما في السلطة التنفيذية ، مما يسمح لها التأثير في قرارات السياسة العامة وأيضا ارتباط الوظيفة الإدارية بالسلطة التنفيذية ، على غرار ذلك تعتبر الإدارة العامة التركيبية الأساسية وفقا للمقاربات القانونية المنوطة بتنفيذ السياسات العامة في الدولة .

4-المحاكم والأجهزة القضائية: يبقى الدور المحرك والريادي للقضاء في المراقبة سواء في تنفيذ السياسات أو المشاركة في الصنع من خلال تحديد دسترة القوانين...،ويختلف ذلك طبعا باختلاف النظم السياسية. وذلك من خلال المراقبة على مدى تماشي السياسات العامة مع النصوص القانونية وكذا ضمان الحيادية وعدم التحيز والسهر على تطبيق الأوامر والقرارات2.

ب-هندسة السياسات العامة من قبل الصناع غير الرسميين : يمكن الإشارة إلى أن هناك الكثير من الصناع الغير الرسميين في حقل السياسات العامة كالأحزاب السياسية ،وجماعات الضغط ،والمواطن ،والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ، والرأي العام ويمكن تشخيص بعض الصناع الغير الرسميين حسب ما ورد في كثير من أدبيات الدراسة في هذا الحقل كما يلي :

1- للمزيد من التفاصيل أنظر :جيمس أندرسون ،مرجع سابق ،ص-55-63.

2 - مها عبد اللطيف ألدبيشي،النظام السياسي والسياسات العامة (دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة في الدول المتقدمة والنامية)،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ،ص-15-22.

1- جماعات الضغط والمصالح : هناك الكثير من الدراسات حول موضوع جماعات المصالح¹ التي لها دور فاعل في التأثير على حقل السياسات العامة وذلك من خلال أساليبها واستراتيجياتها في التأثير: كالتأثير على النواب والتأثير على الوزراء باستعمال وسائل مشروعة وأحيانا وسائل غير مشروعة: كالتأييد- الهبات المالية -الضغط والتهديد بغية تبني سياسات عامة أو إسقاط مبادرات وذلك تماشيا مع مستوى ومنحى أهدافها .

2- الأحزاب السياسية: باعتبار الحزب تنظيم سياسي يضم مجموعة من الأفراد متشعبين بإيديولوجية واحدة يسعون للوصول للسلطة السياسية من خلال برنامج محدد ، ودور الأحزاب السياسية في حقل السياسات العامة يتضح من خلال تبني برامجها عند الوصول للسلطة ، وأيضا من خلال ممارسة استراتيجيات التعبئة والتجنيد و تأطير الناخبين والمنتخبين ، ومن خلال ممارسة وظيفة تجميع المصالح والسعي لتحقيقها ويختلف ذلك من نظام لآخر تبعا لطبيعة النظم السياسية² .

3- المواطن : فيمكن للمواطن أو الفرد المشاركة في صنع السياسات العامة ، ففي بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية : ككاليفورنيا على سبيل المثال وأيضا سويسرا يتاح للفرد إمكانية المناقشة والتصويت في مسائل السياسة العامة ، وذلك من خلال التمكين الفعلي للحقوق السياسية للمواطن³ .

2- مقتربات صنع السياسات العامة : فلقد تعددت مقتربات صنع السياسة العامة كالنخبة، والجماعة والمدخل النظمي والمؤسسي⁴ ونظرية المستويات ولكل مقرب طرح خاص في منحى بناء السياسات العامة، ونوضح بعضها في الأتي:

1- مقرب النخبة : من خلال تقسيم الجمهور إلى فئتين : قلة قوية وكبيرة مستضعفة والسياسة العامة من خلال هذا النموذج تعكس إرادة النخبة فهي القائمة على الأمر والضبط، و في كثير من الأحيان يتم الانصياع لرأيها مع إقصاء نسبي أو مطلق لآراء الجمهور⁵ .

1 - للمزيد من التفاصيل أنظر : - سليمان صالح الغويل ، ديمقراطية الأحزاب السياسية وجماعات الضغط . بنغازي: جامعة قار يونس، 2004.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط. الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2008 - إسماعيل علي السيد، علم الاجتماع السياسي. مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2005.

2 - مها عبد اللطيف الحديثي، مرجع سابق، ص31.

3 - جيمس اندرسون ، مرجع سابق، ص67.

4 - للمزيد من التفاصيل انظر : - نصر عارف ، ابستمولوجيا السياسة المقارنة . بيروت: مؤسسة مجد للنشر والتوزيع، 2000.

5 - للمزيد من التفاصيل أنظر : - علي محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

2-مقترح الجماعة : كما تطرقنا سالفا إلى مفهوم جماعة المصالح والتي لها دور فعال في رسم السياسات العامة ، ولكن هنا يمكن الإشارة إلى أهم الطرائق التي يقوم بها النظام السياسي للتسوية بين الجماعات وهي : - تأسيس قواعد اللعبة في الصراع بين الجماعات .

- ترتيب الحلول الوسطية والتوازنات بين المصالح .

- تطبيق السياسات العامة بشكل فوري 1

3-النموذج المؤسسي : تتمحور أهم فلسفات هذا النموذج على الأنشطة السياسية والحكومية ، من خلال أنشطة السلطات الثلاث، وهذا يتماثل نوعا ما مع الطرح النظري للسياسة العامة الذي يصب في توزيع دينامية كل سلطة على جهة ، ووفقا للمنظور المؤسسي فهي تعبر عن صميم وجود هاته السياسات التي تمتلك ميزات أساسية كالشرعية والشمولية والعموم والفرض والإجبار 2 .

3-مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة : تشير الكثير من الأدبيات في هذا المجال أن هناك منظورات متعددة حول مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة ولكنها كلها تصب حول تحديد وتحليل المشكلة ثم جمع المعلومات واختيار البدائل والمفاضلة بين البدائل ثم اختيار أحسن بديل ثم التنفيذ وفي الأتي أحد النماذج التي تبين نمطية صنع وتنفيذ السياسات العامة .

أ-مرحلة الصياغة : من خلال إدراج مجموعة من الاستفسارات مثل: ما المشكلة ؟ و مالذي يجعلها عامة ؟ وما مستواها ضمن أجنادات الحكومة .

ب-مرحل البلورة : من خلال جمع البدائل وتحديد صناع هاته السياسة العامة .

ج-مرحلة التبني : تتحلى في كيفية انتقاء البديل الأمثل من تلك البدائل باستعمال نماذج عديدة للاختيار بين البدائل كنموذج الكلي الرشيد ، والفحص المختلط، والتدريجي ، والمباريات .

د-مرحلة التنفيذ: تحديد المعينون بالتنفيذ والبدء بإخراج السياسة العامة إلى الواقع .

هـ-مرحلة التقييم: من خلال تحديد المعينين بالتقييم ، ثم أساليب وأنماط التقييم ومعايره وغاية ذلك إدخال الخطط التعديلية على السياسات المقبلة 3 .

-إسماعيل علي السيد، علم السياسة وديمقراطية الصفوة .مصر: دار المعرفة الجامعية ،2008.

¹ - فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص-ص168-170.

² فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق،ص-ص181-184.

³ - للمزيد من التفاصيل أنظر: - جيمس أندرسون،مرجع سابق ،ص41.

- المحور الثالث: استراتيجيات ترشيد السياسات العامة

لقد تطرقنا في النقاط السابقة لأهم المقاربات المعرفية حول موضوع السياسات العامة وكذا أهم مراحل صنع وتنفيذ السياسات العامة ، وفي هاته النقطة نحن بصدد دراسة منوال وأساليب ترشيد السياسات العامة ، وذلك من خلال منطقتي محكم نحاول من خلاله سد الثغرات والتبصر في إعداد وصنع السياسات العامة ، ويمكن تحديد أهم الاستراتيجيات في مايلي :

1- إستراتيجية ترشيد عملية صنع السياسات العامة : من خلال تبني مراحل أكثر دقة وإحكام بغية تحقيق أكبر عائد من البديل الأفضل من خلال تبني عدة مراحل رشيدة كالمرحلة الأولى (الاستطلاع) ومرحلة التسويات بين الأطياف العديدة الفعالة في هذا المجال ومرحلة الصياغة وصميمها هو التلاقي بين السياسيين والإداريين وأخيرا مرحلة التنفيذ والتعديل والتي تحال على عاتق المسؤولين الإداريين ، وضرورة التنفيذ بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية.

2- الترشيد من خلال فهم طبيعة ونمط السياسات العامة : فالسياسة العامة لا تتسم دائما بصورة رشيدة وإنما تكون نتاج لتوازنات عديدة تقوم بها أطياف وفواعل سياسية متداخلة فيما بينها ، فالسياسات العامة تعكس درجات القوة والنفوذ التي تتسم بها تلك الفواعل السياسية التي تأخذ طابعا متميزا من العلاقات بين القادة كالتداول *deleberation* و التشاور *consultation* و المساومة *bargaining* بغية الوصول للحلول الوسطى ، وكذا يظهر دور العقل وترجيحه من خلال تدخل البيروقراطيين للحد وتخفيض من طابع القوة والنفوذ السياسي لمنع الصراع والتناحر وتحاشي إبرام الصفقات السياسية ، وإزاحة كل الصعوبات والمعوقات المختلفة .

3- إستراتيجية تفعيل دور الجمهور في صنع السياسات العامة: باعتباره مجموعة شرائح تشكل وتصيغ السياسات العامة، فالرأي العام هو الآخر له دور فاعل في حقل السياسات العامة ويتسنى له ذلك من خلال:

- تفعيل دور العدالة التوزيعية بالنسبة لنظم المعلومات

- تمكين وسائل الإعلام واطلاعها على مجريات أحداث السياسات العامة .

- تشجيع أنماط المشاركة في صنع القرار من خلال كل المستويات المحلية، المركزية.

- ثامر كامل الخرجي، مرجع سابق، ص-ص 159-174

- موفق حديد محمد، الإدارة العامة: هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000، ص-ص 120، 121 .

¹ - عليوة

السيد، عبد الكريم أبو الفتوح درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار. القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 2000، ص-ص 96-100.

- الدقة في التعامل مع الرأي العام المحلي والعالمي وبين الرأي العام والاتجاه الشعبي، وبين الرأي العام القائد والمنقاد وبين الرأي العام كقوة وكهدف¹.

4- استراتيجيات الشراكة في السياسات العامة : نحن نعلم أن هناك الكثير من نماذج صنع السياسات العامة باختلاف منطريها ومفكريها ، ويمكن إضافة إلى النماذج السابقة نموذجين آخرين على غاية من الأهمية ، فأولهما يعتبر السياسات العامة كمنتوج حكومي أي جملة القرارات والقواعد الناتجة عن الصيغة الحكومية، والنموذج الثاني يحدد السياسة العامة على أساس أنها حقل متفاعل بين أطراف ومنظمات حكومية وغير حكومية ويمكن هنا التركيز على الدور الذي تقوم به المنظمات الحكومية في صنع السياسات العامة *policy making* وفلسفة الشراكة في السياسات العامة قائمة على أساس مجموعة من القواعد هي كالآتي :

1 -تقريب المنظمات الغير حكومية كالجمعيات وغيرها من دوائر صنع القرار بغية الاطلاع على المعلومات والإحصاءات ..

2 -صنع سياسة عامة مشاركاتية من خلال تفعيل هاته الجمعيات والمنظمات بأنماطها في صنع السياسات العامة .

3-انطلاقا من تغلغل هاته الجمعيات والمنظمات في أنسجة المجتمع المختلفة يمكن لها أن ترفع غايات وطلبات المجتمع بدقة.

4-وجب الأخذ بعين الاعتبار بعض القضايا الخطيرة التي تجعل من المنظمات قائمة فقط على تحقيق مصالحها، وكذا الاطلاع على قضايا أمنية من خلال توفير المعلومة ، وذلك يمثل مخاوف بالنسبة للحكومات ، وأيضا إمكانية فقدان الاستقلالية ونشوء صراع فيما بينها جراء تعددها "المنظمات الحكومية" .

5- تفعيل شبكات تنسيقية ممثلة لكل أنماط المنظمات الحكومية .

6-وضع بعض الأسس والمواثيق التي تحدد نشاط المنظمات الحكومية .

7-تطوير مهارات المنظمات المشاركة في صنع السياسات العامة من خلال الاتصال بجمع المعلومات وتحليلها....

8-تحديد آليات ممنهجة لصنع السياسات العامة².

¹ - عليوة السيد، عبد الكريم ابو الفتوح درويش، المرجع السابق الذكر، ص-107-111.

² - سامح فوزي ، الحكم الرشيد .مصر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2007، ص-69-79

خاتمة:

وختاما يمكن أن نخلص إلى القول أن السياسة العامة تمثل قرارات حكومية ناتجة عن زمرة من الطلبات المقدمة من البيئة بتصنيفاتها وأقطابها المتعددة، ويمكن للتأصيل المعرفي والتدقيق المنهجي أن يعين في تصويب منحى السياسات العامة نحو هدف يتسم بالرشادة والفعالية، فتعدد الفاعلين في هذا الحقل يجعل من السياسة العامة تتخذ صيغة هندسية مشككة من عدة معادلات، وتمثل هي الأخرى تفاعلات سياسية لصانعي السياسة العامة، ويبقى الدور الحاسم لمدى ومستوى النفوذ والقوة والوزن السياسي في توجيه السياسات العامة .

بالإضافة إلى ذلك فللبعد الإيديولوجي والايكولوجي و الأنساق السياسية والثقافات وأنماط النظم السياسية تمثيل وتأثير على صرح السياسات العامة، فحاولنا من خلال هاته الدراسة التنقيب المعرفي بغية إعطاء طرح ايتيمولوجي مدقق للسياسة العامة بإبراز رؤى لمفكرين أجنب وعرب، بالإضافة إلى الوقوف حول أهم المنظورات المفسرة لمضمون المفهوم وأيضا حاولنا تحديد أهم الفاعلين الذين تولى لهم مهمة هندسة السياسات العامة، ووفقا لأطر ومحددات منهجية لتفسير هاته الظاهرة السياسية جليا، وارتأينا في الختام أن نقدم أهم الطرائق الإستراتيجية لترشيد السياسات العامة والتي استصغت من منطق الحكم الراشد، كما يمكن الإشارة في الختام إلى أن موضوع السياسات العامة موضوع متشعب ولمعالجته يلزم التطرق لقضايا عديدة تفوق الأصول النظرية والمحددات المنهجية و البراديمات المفسرة لذلك وتصنيف السياسات العامة ومراحلها ونماذج اتخاذ القرار وصنع السياسة العامة، فيمكننا القول أن دراسة السياسة العامة تمثل مقارنة تمحيضية لمستويات الأنشطة الوظيفية للنظم السياسية، فقد تبلورت كمقترح جديد يستعان به إلى جانب المقتربات الكلاسيكية والمقتربات الحديثة في قضايا التحليل السياسي.

قائمة المراجع :

- بالعربية :

- أحمد رشوان حسين عبد الحميد ، الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط. الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 2008
- الخرجي ثامر كامل ،النظم السياسية والسياسات العامة .الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004 .
- العزاوي وصال ،مبادئ السياسة العامة .الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ،2003.
- الحديثي مها عبد اللطيف ،النظام السياسي والسياسات العامة ،دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة في الدول المتقدمة والنامية .مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ،ب س
- السيد عليوة ،عبد الكريم أبو الفتوح درويش،دراسات في السياسات العامة وصنع القرار .القاهرة :مركز القرار للإستشارات،2000.
- الموند جبرائيل ، باويل بي بنجهام الإبن،السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية (تر: هشام عبد الله). الأردن : الدار الأهلية للنشر والتوزيع،1998.
- آلmond جبرائيل وآخرون ، السياسة المقارنة إطار نظري (تر: محمد زاهي بشير المغيري) .بنغازي :منشورات جامعة قار يونس ،1996.
- المغيري محمد زاهد بشير ،قراءات في السياسة المقارنة .بنغازي :منشورات جامعة بنغازي ،1998.
- الغويل سليمان صالح ،ديمقراطية الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، بنغازي: جامعة قار يونس،2004.
- الفهداوي فهمي خليفة، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل (ط1) .عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع،2001.
- السيد يس ،السياسة العامة : القضايا النظرية والمنهجية . في علي الدين هلال وآخرون ،تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية .القاهرة، دار النهضة العربية ، 1988 .
- المنوفي كمال ، تطور حقل السياسات العامة في مصر . في :سلوى الشعراوي وآخرون ،تحليل السياسة العامة في الوطن العربي .مصر :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ،القاهرة ،ب س
- إسماعيل علي السيد،علم الاجتماع السياسي.مصر: دار المعرفة الجامعية،القاهرة،2005.
- أندرسون جيمس ،صنع السياسات العامة (تر: أد عامر الكبيسي) .عمان : دارا المسيرة للنشر ،1999،

- بيومي علي محمد، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.
- توفيق إبراهيم حسين، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- عارف محمد نصر، ابستومولوجيا السياسة المقارنة. بيروت: مؤسسة مجد للنشر والتوزيع، 2000.
- علي لسيد إسماعيل، علم السياسة وديمقراطية الصفوة. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2008.
- محمد موفق حديد، الإدارة العامة: هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000.
- فوزي سامح، الحكم الرشيد. مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
باللغة الأجنبية :
- William Johnson, public administration policy, politics and practice, guilford, connecticut, 1992 .
- Robert Eyston, the threads of public policy : A study in policy leadership, indiana polics, bobs- merill, 1971 .
- James Anderson, Public Policy Making. New York :Winston Inc., 1984
- Carl J friedriech ,man and his governement, new york : Mac glow-Hi, 1963.